الأمم المتحدة

A/70/163

الجمعية العامة

Distr.: General
21 July 2015
Arabic
Original: English/Russian/Spanish

الدورة السبعون

البند ٩٨ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٥٦/٦٩. وهو يناقش الاتجاهات الحديثة في المساعي الرامية، في إطار الأمم المتحدة، إلى مواصلة تعزيز الصلة بين نزع السلاح والتنمية. ويتضمن التقرير، إضافة إلى ذلك، معلومات وردت من الحكومات بشأن هذا الموضوع.

* A/70/150.

140815 0320815 15-12307 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٦٩، بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية، أكدت الجمعية الدور الرئيسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز دور المنظمة في هذا المجال. وفي الفقرة ٢ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل، عن طريق الأجهزة الملائمة وفي حدود الموارد المتاحة، اتخاذ إجراءات لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧[(١)].

٢ - وفي الفقرة ٦ من القرار، كررت الجمعية العامة دعوتها إلى الدول الأعضاء بأن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي تتخذها والجهود التي تبذلها لكي تكرس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءا من الموارد التي تتاح نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة. وفي الفقرة ٧ من القرار، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السبعين تقريرا عن تنفيذ القرار. ويُقدَّم هذا التقرير عملا بذلك الطلب.

٣ - وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، أرسلت الأمانة مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تلتمس فيها آراءها. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت قد وردت ردود من الأرجنتين وأرمينيا وإسبانيا وأوكرانيا والبرتغال وجامايكا والسلفادور وكوبا. وترد هذه المعلومات في الفرع الثالث أدناه.

ثانيا - مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية

٤ - تواصل الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات صوب تنفيذ التوصيات الواردة في الوثائق المهمة الصادرة في مجال نزع السلاح والتنمية، ومن بينها برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧، وتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية (انظر A/59/119).

٥ - وخلال العقد الماضي، عملت الأمم المتحدة بشكل متزايد على توسيع نطاق الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح وتنظيم التسلح سعيا إلى معالجة ما يحدثه استعمال الأسلحة التقليدية من أثر في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ومعالجة انتشار تلك الأسلحة

(١) انظر: تقرير المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، نيويورك، ٢٤ آب/أغسطس - ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (A/CONF.130/39).

وتكديسها، وعلى وجه الخصوص التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة. ومن الأمثلة على ذلك العمل الذي تضطلع به دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من شركاء منظومة الأمم المتحدة، في معالجة أثر الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وبرامج بناء القدرات التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك تنفيذ بروتوكول الأسلحة النارية[٢]، والجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في مجال منع الأزمات والإنعاش.

٦ - ودخلت معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتحدد المعاهدة معايير ينبغي للدول الأطراف مراعاتها في عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية وذخائرها وأجزائها ومكوناتها. وتتضمن أحكاما هامة للمساعدة والتعاون الدوليين، تشمل إنشاء صندوق استئماني طوعي يساعد الدول الأطراف على تنفيذ المعاهدة. وقدّمت منظومة الأمم المتحدة الدعم للجهود التي تبذلها الدول الأطراف في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، بوسائل منها أعمال مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح، وإدارة مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة.

٧ - وشدد الأمين العام في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2015/289) على معاناة الإنسانية الناجمة عن إساءة استخدام الأسلحة والذخيرة وتحويل وجهتها وتداولها غير المشروع. كما يسلط التقرير الضوء على مسؤولية الحكومات فيما يتعلق باستخدام الأسلحة على النحو المناسب وعن سلامة تخزينها وعن سن التشريعات السليمة فيما يتعلق بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتعقب الأسلحة وتدميرها. ويتناول، بصفة هامة، مسألة التصدي لتداول الأسلحة والذخيرة غير المشروع، بأساليب منها رصد حظر توريد الأسلحة، وأنشطة حفظ السلام، وإصلاح القطاع الأمني، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز سيادة القانون. كما حث الأمين العام، في تقريره، على إيلاء اهتمام خاص للحد من التدفق غير المشروع للذخيرة.

٨ - وتواصل الدول الأعضاء، في إطار جهودها الرامية إلى القضاء على التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي الاجتماع المفتوح الثاني للخبراء الحكوميين، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نظرت الدول في التطورات الأخيرة في تكنولوجيات صناعة

(٢) بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي وسلبي، على حد سواء، على التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة. وفي حين أن التعرف بواسطة الترددات اللاسلكية وتكنولوجيات البلوتوث يمكن أن يعزز أمن مخزونات الأسلحة، وربما يخفض حالات تحويل وجهتها، فإن الطباعة الثلاثية الأبعاد للأسلحة يمكن أن تؤدي إلى زيادة إنتاج الأسلحة الحِرَفي غير المرخص به. وكانت مسألة نقل هذه التكنولوجيات في إطار التعاون والمساعدة الدوليين عنصرا رئيسيا في المناقشات التي دارت في الاجتماع. ومن المتوقع أن تظل عناصر المساعدة وبناء القدرات والتعاون الدولي بنودا في جدول أعمال الاجتماعات التي تُعقد في إطار برنامج العمل، بما في ذلك دورة عام ٢٠١٦ لاجتماع الدول الذي يُعقد مرة كل سنتين والمؤتمر الاستعراضي الثالث في عام ٢٠١٨.

٩ - ويودي العنف المسلح بحياة مئات الآلاف من المدنيين كل سنة، بما في ذلك العديد من النساء والأطفال. وقد أعاق العنف المسلح بشدة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يسعى الإطار الجديد، الذي سيعقب الأهداف الإنمائية للألفية، إلى أن يشمل صراحة منع العنف المسلح والحد منه ومكافحة تدفق الأسلحة غير المشروعة، لأنّه قد تبيّن أن لهما أثرا سلبيا على آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسيواصل مكتب شؤون نزع السلاح دعم الجهود الرامية إلى الحد من العنف المسلح، بوسائل منها مراكزه الإقليمية وتعزيز المساعدة التقنية وتقديمها، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة[٣].

١٠ - ولا يزال تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، وهو آلية عالمية للشفافية في مجال النفقات العسكرية، ذا قيمة، حيث يمكن أن يوفر أساسا سليما لإجراء مناقشات بشأن مستويات الإنفاق العسكري، مع التأكيد على المبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على ”أقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح“. ومنذ عام ١٩٨١، تُقدّم الدول الأعضاء طوعا تقارير سنوية عن نفقاتها العسكرية باستخدام شكل متفق عليه. ويُتيح هذا الإبلاغ الموحد مقارنة النفقات فيما بين الدول أو السنوات، ويقدم إيضاحات بشأن تفاصيل النفقات العسكرية الوطنية واتجاهاتها. ولا تزال المشاركة في استخدام الأداة منخفضة نسبيا، حيث ظل يُشارك ما يبلغ متوسطه سنويا نحو ٦٠ دولة في السنوات الأخيرة، مقارنة بالفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ عندما كان يُبلغ في المتوسط نحو ٨٠ دولة سنويا. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، واصل مكتب شؤون نزع السلاح الترويج للأداة. ويشمل ذلك توجيه رسائل تذكير دورية وعقد اجتماعات ومناسبات تهدف للترويج لآلية الإبلاغ هذه.

(٣) www.un.org/disarmament/publications/more/gfz-guidelines/gfz-guidelines.pdf.

١١ - وواصلت الأمم المتحدة تنسيق الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسلح من خلال آليات مختلفة مشتركة بين الإدارات، تتضمن أنشطتها عناصر تُعنى بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لتلك الأسلحة من خلال مساعدة الضحايا وإعادة إدماجهم وتأهيلهم، وتعزيز فرص العمالة. وتشمل هذه الآليات عمل الأمم المتحدة التنسيقي المتعلق بالأسلحة الصغيرة وفريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[١٥ أيار/مايو ٢٠١٥]

ظلت جمهورية الأرجنتين تشهد عملية تغيير عميقة يُولى فيها تشديد خاص على البعد الاجتماعي، ولكنها تشكل جزءا من خطة شاملة لاستخدام السلطة السياسية كأداة أساسية لتنفيذ التغيير الحقيقي، بمشاركة نشطة من الأفراد والمنظمات.

ولدى البلد حاليا خطة سياسية واجتماعية واقتصادية تعترف بجميع الأرجنتينيين كأشخاص يتمتعون بالحقوق (الإنسانية) القانونية كاملة وتتيح لهم آفاق حياة تتسم بالشمول والعدالة الاجتماعية؛ وهي خطة شعبية وطنية من أجل زيادة الإنتاج والحد من الديون من خلال انخراط الدولة فيها بنشاط وديناميةٍ.

وتتألف الركائز التي تقوم عليها عملية التغيير هذه، والتي لا تنفصل فيها السياسات الاقتصادية عن السياسات الاجتماعية، من استعادة وتوسيع نطاق الحقوق، وتوفير الوظائف وحمايتها، وتطوير الإنتاج المحلي. والنمو الاقتصادي، مقترنا بتدابير سياساتية للتوزيع العادل، قد مكن دولة الأرجنتين من إحراز تقدم في تعزيز الحقوق للجميع، مع السعي إلى ضمان تكافؤ الفرص من خلال سياسات فعالة للحماية الاجتماعية والتمكين.

ومن الأمثلة على ذلك توسيع نطاق الحقوق من خلال تعميم نظام لحماية الأطفال والمراهقين والحوامل، ونظام المعاشات التقاعدية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وإتاحة إمكانية نقل الضمان الاجتماعي. كما يجري اتخاذ تدابير لتوفير حوافز للاستهلاك في السوق المحلية كوسيلة من وسائل تعزيز الطلب من أجل إيجاد فرص العمل؛ وتعد هذه ركائز أساسية لنموذج التنمية الأرجنتيني.

وفي ظل هذه الخلفية، تستند سياسة الدفاع في جمهورية الأرجنتين على نموذج يجمع بين الاعتماد على الذات والتعاون: حيث تسعى إلى توفير قدرات كافية للدفاع عن النفس، مع المشاركة في الوقت نفسه في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بهدف الإسهام في توفير بيئة إقليمية وعالمية، حيثما أمكن ذلك، تتسم بالثقة المتبادلة والشفافية وتمهد السبيل لتعزيز حماية المصالح الوطنية وتهيئة مناخ من الحرية والسلام والعدل، والقيام من ثم بتعزيز المؤسسات والقانون الدولي.

والأرجنتين عضو في ترتيبات مختلفة للتكامل الإقليمي، كالسوق الجنوبية المشتركة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتشارك بفعالية في مختلف بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في هايتي، حيث تشارك قواتها المسلحة ضمن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وهي بلد مسالم له أدنى معدل إنفاق على الأسلحة في المنطقة – بل وفي العالم – وله تاريخ طويل في الدعوة إلى السلام واحترام القانون الدولي.

والمثال الأرجنتيني لا يعد، من ثم، مناسبا لتحليل الصلة بين خفض الإنفاق على الأسلحة أو مستوياته وزيادة الاستثمار الاجتماعي، ولا سيما خلال العقد الماضي.

وعلى سبيل المثال، ففي حين خصصت الحكومة الأرجنتينية ٨,٦ في المائة فقط من ميزانيتها الوطنية لعام ٢٠١٥ لخدمات الدفاع والأمن[٤]، فقد خصصت نسبة ٥٨,٦ في المائة للخدمات الاجتماعية[٥].

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

إن استمرار النزاع في ناغورنو – كاراباخ وتهديد أذربيجان باستئناف أعمال القتال على نطاق واسع لا يتيحان لجمهورية أرمينيا مجالا كبيرا للشروع في أنشطة لنزع السلاح. وفضلا عن ذلك، فإن أذربيجان تنتهك على نحو صارخ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الملزمة قانونا، وتتجاوز بكثير الحد الأقصى المقرر لمستويات الموجودات من

(٤) تشمل خدمات الدفاع والأمن: أجهزة الدفاع الوطني والأمن الداخلي والسجون والاستخبارات.

(٥) تشمل الخدمات الاجتماعية: مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي، والتعليم والثقافة، والإسكان والتنمية الحضرية، والعلم والتكنولوجيا، والدعوة، والرعاية الاجتماعية.

المعدات المحددة بموجب المعاهدة. وإن إفراط أذربيجان في تكديس الأسلحة وزيادة ميزانيتها العسكرية في السنوات الأخيرة بعدة أضعاف يقودان لا محالة إلى سباق تسلح على الصعيد الإقليمي. وهذا ما يمنع أرمينيا في الوقت الراهن من الانخراط بجدية في نزع السلاح.

ومع ذلك، وحتى في ظل هذه الحالة الأمنية المعقدة، تتمكّن أرمينيا من الاضطلاع بأنشطة لنزع السلاح وتُخصِّص الموارد المتأتية عنها لأغراض التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد أُجري أول نشاط لنزع السلاح في عام ٢٠٠٧، عندما حوّل إلى سمادٍ وقودُ الصواريخ ''ميلانج'' الذي كان مخزونا بالقرب من بلدة سبيتاك الأرمينية. ونُفِّذ المشروع بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأسهم فيه عدد من البلدان المانحة. وأوجدت منشأة إعادة التدوير العشرات من الوظائف، وإن كان ذلك مؤقتا، في الاقتصاد المحلي، ووُزِّعت الأسمدة المنتجة على المزارعين بأسعار رمزية.

وبناء على مبادرة قدمتها أرمينيا، سيُنشأ مشروع صندوق استئماني بالتعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد أنجزت بالفعل مرحلة التقييم وإعداد اقتراح المشروع، ولكن التنفيذ لم يبدأ بعد بسبب الافتقار إلى التمويل. وأحد عناصر الصندوق هو إزالة الألغام. وستقدّم المساعدة إلى الجانب الأرميني لبناء القدرات في مجال إزالة الألغام. وسيُوسِّع المشروع إلى حد كبير نطاق أنشطة إزالة الألغام في أرمينيا، وهي أنشطة قيد التنفيذ بالفعل. ونتيجة لذلك، فإن مساحات كبيرة من الريف ستشهد عودة الزراعة إليها وستتحسّن التوقعات الاقتصادية في المناطق الحدودية بالبلد.

ولا تزال جمهورية أرمينيا مناصرا قويا لنزع السلاح، وهي تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة فيها على نحو ملائم عندما تسمح البيئة الأمنية بذلك.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥]

لقد بلغت النفقات العسكرية العالمية رقما مذهلا مقداره ١,٧٥ تريليون دولار، أو ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في عام ٢٠١٣، في حين أن ٨٠٥ ملايين شخص قد عانوا من الجوع المزمن بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

وبدلا من ذلك، فينبغي أن تُستخدم المبالغ الباهظة التي تنفق حاليا على الأسلحة في تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحياة الكريمة لجميع البشر. والموارد المخصصة حاليا للتسلح يمكن أن تستخدم، على سبيل المثال، لمساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي تبدو بعيدة المنال.

وبقاء البشرية نفسه لا يزال مهددا بوجود ما يزيد على ١٦ ٠٠٠ من الأسلحة النووية.

وبتكلفة سلاح نووي واحد يمكن توفير الرعاية الطبية لـ ٣٦ ٠٠٠ شخص. وتؤكد كوبا من جديد دعمها للقضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. والموارد التي تستخدم الآن في بناء ترسانات نووية ينبغي أن تستخدم، عوضا عن ذلك، من أجل منفعة البشرية والقضاء على الفقر.

وقد تم إحياء اليوم الدولي الأول للقضاء التام على الأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وترحب كوبا بالدعم الدولي الواسع النطاق لتلك المبادرة. وكما قال الزعيم التاريخي للثورة الكوبية، فيدل كاسترو روس: ”في الحرب النووية، سيكون الضرر التبعي هو هلاك البشرية... فإنه يقع على عاتق كل حكومة في العالم واجب احترام الحق في الحياة لكل أمّة... ويجب على الشعوب أن تطالب قادتها السياسيين بحقها في الحياة... فليس بوسع أي فرد أن يكون غير مبال أو أن يضيع الوقت في المطالبة باحترام هذا الحق. وغدا سيكون الأوان قد فات“.

والموارد التي ستتوافر من خلال تدابير نزع السلاح ينبغي تخصيصها للتنمية، لا سيما في أقل البلدان نموا، على النحو المنصوص عليه في إعلان الحق في التنمية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٨٦.

وتكرر كوبا اقتراحها بأن يُخصّص نصف النفقات العسكرية الحالية لصندوق دولي يُنشأ لهذا الغرض ويخضع لإدارة الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون هذا الصندوق في وضع يمكنه من كفالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة ومساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا محوريا في تسليط الضوء على الترابط بين نزع السلاح والتنمية، وذلك في المقام الأول في تنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية المعقود في عام ١٩٨٧.

ويتوخى برنامج العمل اتخاذ تدابير ترمي إلى خفض مستوى وحجم النفقات العسكرية، وإعادة تخصيص تلك الموارد لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، ودراسة المسائل المرتبطة بتحويل الصناعات العسكرية إلى الإنتاج المدني.

وإن كوبا، حكومة وشعبا، ملتزمة بتنفيذ برنامج العمل. فقد كرست القوات المسلحة الثورية الكوبية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد ما لديها من موارد وإمكانات عسكرية، كلما اقتضت الضرورة ذلك، بما يشمل المخيمات والوحدات العسكرية، ووسائل النقل والطائرات العسكرية، والموارد الهندسية، والخدمات الطبية، وغير ذلك من الموارد اللوجستية. ومن بين الأمثلة في هذا الصدد، نقل الأكاديمية البحرية ''غرانما'' إلى مكان آخر، واستعمال مبانيها كمقر لكلية طب أمريكا اللاتينية، التي تُستخدم الآن لتقديم التدريب للشباب من أكثر من ١٠٠ بلد، معظمهم من الأسر المنخفضة الدخل، لكي يصبحوا أطباء؛ وتقديم الدعم من القوات المسلحة، من خلال الأفراد ومعدات التبخير، إلى حملة القضاء على ناقلات الأمراض؛ والدعم المقدم للإنتاج الغذائي؛ والخدمات المقدمة عن طريق هيئات الإنشاءات العسكرية لصالح إنشاء المدارس، وشق قنوات المياه، وإنشاء الخزانات والطرق، وعمليات الإجلاء في أوقات الكوارث الطبيعية.

ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحتل على نحو غير مشروع قاعدة بحرية قائمة على جزء من الأراضي الكوبية. ويتعين فورا إغلاق القاعدة العسكرية في غوانتانامو، وإعادة موقعها إلى المالك الشرعي وهو الشعب الكوبي، كي يتسنى الاستفادة منه في إقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتؤكد كوبا من جديد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ خطوات عملية لضمان إعادة توجيه الموارد المخصصة حاليا للأغراض العسكرية صوب الأنشطة الإنمائية.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]
[١٢ أيار/مايو ٢٠١٥]

فيما يتعلق بالالتزامات التي اتخذتها السلفادور من خلال الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بشأن التدابير الرامية إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال جهود نزع السلاح والحد من التسلح، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٦/٦٩ بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية، فإن خطة حكومة السلفادور الخمسية تخصص نسبة كبيرة من الميزانية الوطنية

للعمالة المنتجة والتعليم والصحة والأمن. ولما لم تكن ثمّة زيادة مباشرة في ميزانية الدفاع للقوات المسلحة السلفادورية في السنوات الأخيرة، فقد كان اقتناؤها للأسلحة محدودا.

وفضلا عن ذلك، فقد نظّمت وزارة الدفاع، بالتنسيق مع وزارات أخرى، حملات لتوفير السلع في مقابل الأسلحة، بهدف الحفاظ على الاستقرار وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامتين.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ أيار/مايو ٢٠١٥]

لقد نفذت حكومة جامايكا سياسة للحد من الأسلحة الصغيرة، سعت من خلالها لترسيخ ممارسات/سياسات تتعلق بإدارة المخزونات بغية الحد من عدد الأسلحة النارية غير المشروعة في جامايكا. وفي إطار استراتيجية شاملة لمراقبة الأسلحة الصغيرة، شاركت جامايكا في الأنشطة التالية، التي تتماشى مع تعريف الأمم المتحدة الواسع للتدابير العملية لنزع السلاح:

(أ) تدمير الأسلحة النارية والذخيرة بهدف منع تحويل وجهتها إلى التجارة غير المشروعة في السلاح، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم معدل جرائم القتل الحالي. ونتيجة لذلك، وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، دمرت حكومة جامايكا ٨٤٠ قطعة من الأسلحة النارية البالية/المعطلة/المستردّة و ١٧٢ ٦٤ قطعة من الذخيرة التي انتهت صلاحيتها وكانت في عهدة قوات الأمن. ولا يزال هذا المشروع مستمرا.

(ب) تنفيذ مشروع وطني لوسم الأسلحة تحقيقا لامتثال جامايكا لالتزاماتها الدولية، ولتحسين القدرة على تعقب الأسلحة الصغيرة التي تمر عبر حدود جامايكا لاستخدام قوات الأمن (التابعة للدولة) وبعض المواطنين. ونتيجة لذلك، فقد تم، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، وسم ٦٨٤ ١ قطعة من الأسلحة النارية المملوكة للدولة و ٤٧٨ قطعة مملوكة للأفراد. وسيستمر هذا المشروع حتى يتم وسم جميع الأسلحة النارية المملوكة للدولة والمملوكة للأفراد.

(ج) إدخال تعديلات على قانون الأسلحة النارية بغية استيفاء جامايكا لالتزاماتها الدولية، وللتصدي لأوجه القصور القائمة في التشريعات الحالية التي تعوق قيام هيئة ترخيص الأسلحة النارية وأفراد قوات الأمن بتنفيذ مهامهم، أي إنفاذ قانون الأسلحة

النارية. والغاية الأساسية من تعديل القانون هي المساعدة في الحد من الجرائم العنيفة، وتفكيك شبكات الجريمة المنظمة، واستعادة السلام والأمن العام بخفض توافر الأسلحة النارية غير المشروعة في جامايكا. كما ستشمل التعديلات المزمع اتخاذها النظر في إدخال خدمات وفئات جديدة من التصاريح والشهادات والتراخيص، فضلا عن فئات مختلفة من الخبراء/الممارسين في مجال الأسلحة النارية، من قبيل المُدرِّبين ومشغلي ميادين الإطلاق، مما يتطلب استحداث رسوم جديدة.

(د) وقّعت جامايكا معاهدة تجارة الأسلحة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ وصدّقت عليها في حزيران/يونيه ٢٠١٤. والتصديق على المعاهدة إشارة تدل على إسهام جامايكا في تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيُسهم هذا النشاط في تخفيف التهديدات الأمنية المحتملة التي قد تنتج عن تحويل وجهة الأصناف التي يجري نقلها/إعادة شحنها عبر أراضي جامايكا.

(هـ) الشروع في برنامج تدريب متخصص في التوعية بالأسلحة النارية لموظفي إنفاذ القانون الذين يعملون في موانئ الدخول إلى جامايكا، من أجل توعيتهم بمختلف مكونات الأسلحة النارية التي تفيد تقارير بتهريبها إلى جامايكا. ويمكن استخدام عدد من تلك المكونات لتعديل السمات المادية للأسلحة النارية ووظائفها وخصائصها التسيارية، مما يمكن أن يمثل تحديا كبيرا أمام إنفاذ القانون.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٥]

الصكوك الدولية

البرتغال دولةٌ طرف في جميع الاتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح، من قبيل اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا) واتفاقية الذخائر العنقودية، اللتين ترسيان التزاما يقضي بأن تقوم الدول الأطراف بتدمير ما تمتلكه من مخزونات الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، وأن تنفذ أيضا أنشطة تستهدف تطهير المناطق الملغّمة التي تخضع لولايتها. والواقع أن الأسلحة المذكورة آنفا تعرقل بشكل كبير التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للمجتمعات المحلية المتضررة، حيث إنها تقوض القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية والمراعي وغير ذلك من الموارد الحيوية.

ويجب إبراز العواقب الإنسانية لهذه الأنواع من الأسلحة وينبغي أن تعتبر عنصرا أساسيا في جهود تحقيق الطابع العالمي لكلا الصكين.

ونحن طرف أيضا في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وإننا نتابع بقلق تطوّر الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ونشير إلى المناقشات التي تجري بالفعل في مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بالطائرات المسلحة بدون طيار.

وقد قامت البرتغال، في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، بصفتها إحدى الدول المنسقة الراعية لعالمية اتفاقية الذخائر العنقودية، بالتعاون التام مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل الترويج لهذه الاتفاقية التاريخية التي لا تزال الصك المتعدد الأطراف الوحيد الذي يهدف إلى رفع المعاناة عن المدنيين والحدّ من الخسائر التي تنزلها بهم الذخائرُ العنقودية. وقمنا بحملات مكثفة للترويج للاتفاقية.

وتعرب البرتغال عن أسفها إزاء عجز المجتمع الدولي حتى الآن عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع بروتوكول فيما يتعلق بالألغام من غير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، في سياق اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. فذلك النوع من الألغام يسد الطرق ويمنع التحرك عموماً من مناطق معينة وإليها، مما يحول دون تنفيذ أنشطة إنسانية فعالة في الميدان. وفضلا عن ذلك، قد تؤدي تلك الألغام إلى عزل السكان وإعاقة النهوض بالبنية الأساسية الحكومية في المناطق المتضررة فتقوّض بذلك سلطة الدولة وتعوق التنمية.

وشاركت البرتغال في الآونة الأخيرة، على المستوى المتعدد الأطراف، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في التفاوض بشأن الأهداف الإنمائية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث ناضلت من أجل إدراج هدف محدد بشأن مسائل السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق تنظر البرتغال بارتياح كبير لإدراج الهدف ١٦: الترويج لمجتمعات مسالمة شاملة من أجل التنمية المستدامة، وإتاحة سبل الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وشاملة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

المساعدة

في عام ٢٠١٢، واصلت البرتغالُ تعاونها مع موزامبيق فيما يتعلق بإزالة الألغام الأرضية والتخلص منها بسبل تتمثل تحديدا في تمكين السلطات الموزامبيقية من الاطلاع على نسخ من الخرائط ذات الصلة ووسائل رسمها.

وفي هذا السياق، أجرى وفدٌ من معهد موزامبيق الوطني لإزالة الألغام زيارةً إلى محفوظات وزارة الدفاع الوطني البرتغالية، وإلى معهد بحوث المناطق المدارية، وهو مؤسسة حكومية تُعنى بالبحوث والتطوير وتمتلك مجموعة هائلة من محفوظات الخرائط (المحفوظات التاريخية لما وراء البحار).

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، شاركت البرتغال في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية أوتاوا الذي عقد في مابوتو، وتشرفت بعضوية فريق أصدقاء الرئيس. وبهذه الصفة، طُلب إلى البرتغال تقديم بعض المساهمات، حيث أرسلت بعض المواد التي تستعمل في الدعم اللوجستي (تكنولوجيا المعلومات).

ويُضاف إلى ذلك أن البرتغال سبق لها تقديم المساعدة التقنية في مجال الكشف عن الألغام وإزالتها في إطار قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، وتوفير التدريب على أنشطة إزالة الألغام في غينيا – بيساو.

وتشارك البرتغال أيضا في مشروع الإجراءات المتعلقة بالألغام في ليبيا مع شركائها في مبادرة ٥+٥.

ويمكن للبرتغال تقديم المساعدة عند الطلب، ورهنا بتوافر التمويل الكافي. ويتمتع خبراء القوات المسلحة البرتغالية بالخبرات في مجال الكشف عن الألغام وإزالتها. وتشمل المعداتُ المستخدمة في الكشف عن الألغام وإزالتها أجهزةً إلكترونية للبحث عن الألغام، وإبطال الذخائر المتفجرة/الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وأزياء الأخصائيين، وأنظمة الكشف عن مواقع الذخائر المتفجرة/الأجهزة المتفجرة المرتجلة بالأشعة السينية (بالصور الآنية)، وأجهزة إبطال المتفجرات، والأجهزة الميكانيكية، والنظم المحمولة المعدنية التي تضم أجهزة استشعار متعددة.

ووقعت البرتغال إطارا برنامجيا قُطريا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشمل التعاون مع البلدان الناطقة بالبرتغالية كإجراء من إجراءات التعاون الإنمائي فيما يتعلق بمنع الانتشار ونزع السلاح.

وأثارت البرتغال، في مناسبات عدة في إطار الاتصالات الثنائية، مسألة نزع السلاح بوصفها عنصرا ينبغي مراعاته في استراتيجيات التنمية.

التنفيذ على الصعيد الوطني

اعتمدت البرتغال، في عام ٢٠٠٩، الاستراتيجية الوطنية للأمن والتنمية. وتركز هذه الاستراتيجية على الاتساق والكفاءة، وتكفل تنسيقا أفضل لجميع البرامج البرتغالية. وتشجع الاستراتيجية أيضا على اعتماد نهجٍ أوسع نطاقا، وتعزز إيلاء الأولوية للأمن البشري بوصفه هدفا رئيسيا من أهداف السياسة التي تنتهجها البرتغال في مجال التعاون.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

أعادت إسبانيا تأكيد التزامها بنزع السلاح والتنمية، وذلك باعتماد تدابير تشريعية وعملية وتعزيز اتخاذ إجراءات فعالة لنزع السلاح والسياسات الإنمائية في أنحاء أخرى من العالم.

ولدى إسبانيا تشريعات في مجال نزع السلاح تُعتبر في عداد أكثر التشريعات تطورا في مجال نزع السلاح، وهي تتجاوز الواجبات الناشئة بمقتضى المعاهدات والالتزامات الدولية الملزمة للبلد. كما تبذل جهدا كبيرا لاحتواء نفقاتها العسكرية، التي تمثل حوالي ٠,٥٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية.

وعلى الصعيد الدولي، تُسهم إسبانيا في الجهد الرامي إلى معالجة قضايا التنمية فيما يتعلق باعتماد تدابير نزع السلاح عن طريق دعم اتخاذ قرارات الأمم المتحدة التي تحث جميع الدول على اعتماد تلك التدابير.

ويعد انتخاب إسبانيا رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واللجنتين المنشأتين عملا بالقرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) يعكس صورتها باعتبارها بلدا مسؤولا وجديرا بالثقة ولديه موارد بشرية قادرة على الاضطلاع بتلك المسؤوليات.

وتمتثل إسبانيا بدقة لاتفاقية أوتاوا واتفاقية الذخائر العنقودية. وقد أبقت على ١ ٦٦٠ من الألغام المضادة للأفراد و ٣٠٦ طلقات هاون و ٩ قنابل جوية لأغراض إجراء التجارب على مواد وتقنيات إزالة الألغام.

ونظم المركز الدولي لإزالة الألغام ٤٦ دورة عن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، حضرها ما يزيد على ١ ٠٠٠ فرد من الأفراد العاملين والمدربين في مجال إزالة الألغام من ١٨ بلدا.

وفي عام ٢٠١٤، نظم المركز دورة عن التدريب على إزالة الألغام لصالح منظمة الدول الأمريكية، ونظم دورة في عام ٢٠١٥ عن إزالة الألغام حضرها ١٣ خبيرا من منظمة الدول الأمريكية.

كما تستضيف إسبانيا مركز امتياز معتمدا لدى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ويمثل المركز مصدرا للخبرات في إطار جهود الناتو الرامية إلى مكافحة هذه الأجهزة.

واللوائح الإسبانية لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أكثر صرامة مما هو مرتأى في برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

وختاما، تخصص إسبانيا، قدرا كبيرا من الموارد العسكرية، سواء البشرية أم التقنية، لتنفيذ مهام نزع السلاح وحفظ السلام وتقديم المساعدة للسكان في جميع أنحاء العالم.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة ومواصلة التصدي لمسألة الفقر، ووفقا لخطة تنفيذ اتفاق الانتساب المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا، والتي اعتمدت بموجب أمر إداري صادر عن حكومة أوكرانيا، ستوضع في عام ٢٠١٥ استراتيجية للقضاء على الفقر تحدد السبل والأدوات اللازمة للحد من الفقر ومنعه.

وسيستند ما يُوضع من مقترحات على الالتزامات الدولية التي تعهدت بها أوكرانيا في المجال الاجتماعي، والنُهج الدولية لمعالجة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، وأفضل الممارسات لوضع وتنفيذ تدخلات استراتيجية لمعالجة مشاكل الفقر، ونتائج تنفيذ البرنامج الاجتماعي الذي وضعته الدولة للتغلب على الفقر للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥.

وفي قانون ميزانية الدولة لعام ٢٠١٤، خُصِّصت للصندوق العام في ميزانية الدولة نسبة ٥٠ في المائة من الموارد المتأتية من التصرف خلال العام الجاري في فائض الأسلحة والمعدات

العسكرية والمتخصصة التابعة للقوات المسلحة، في حين خصصت نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية للصندوق الخاص لوزارة الدفاع المعني بمعالجة المسائل الاجتماعية، وذلك في إطار البرنامج الحكومي الشامل من أجل توفير السكن لأفراد القوات المسلحة الأوكرانية وأسرهم.

وفي عام ٢٠١٤، تلقى الصندوق الخاص لوزارة الدفاع المعني بتمويل بناء أو شراء مساكن لأفراد القوات المسلحة ما يزيد على ٢٧,٥ مليون هريفنيا (أكثر من ١,٢ مليون دولار) من خلال التخلص من فائض الأسلحة والمعدات العسكرية والمتخصصة للقوات المسلحة.